الأمم المتحدة
S/2012/741
مجلس الأمن
Distr.: General
5 October 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

أوجه إليكم هذه الرسالة، بصفتكم رئيس مجلس الأمن، فيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي ستقدمها المحكمة الخاصة لسيراليون إلى مجلس الأمن يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبوصفي رئيس اللجنة الإدارية للمحكمة الخاصة لسيراليون، فإنني أرجو إصدار الرسالة المرفقة الموجهة من رئيسة المحكمة الخاصة، المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، والتقرير المتعلق بالمحكمة الخاصة لسيراليون: أنشطتها، وإنجازاتها وإكمال ولايتها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس. وأعتقد أن أعضاء المجلس قد يجدون هذا التقرير مفيدا في التحضير للإحاطة الإعلامية التي ستقدمها المحكمة الخاصة لسيراليون يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(توقيع) غييرمو إ. **ريشينسكي**
السفير والممثل الدائم

191012 191012 12-53668 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون

يشرفني أن أرفق طيه معلومات عن الحالة الراهنة لعمل المحكمة الخاصة وإكمال ولايتها (انظر الضميمة). وأتمنى أن يكون ذلك مفيدا لأعضاء المجلس في التحضير لجلسة الإحاطة الإعلامية التي ستعقد يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وأكون ممتنة لو أمكن تعميم هذه المعلومات على الأعضاء بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) القاضية شيرين إيفيس **فيشر**
رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون

ضميمة

تقرير عن المحكمة الخاصة لسيراليون: أنشطتها، وإنجازاتها وإكمال ولايتها

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – الأنشطة القضائية ٤

ألف – القضايا الأساسية ٤

بـاء – قضايا انتهاك حرمة المحكمة ٦

جيم – إنفاذ الأحكام ٧

ثالثا – الإنجازات التي حققتها المحكمة وفاء لولايتها ٧

ألف – التوعية ٧

باء – المسائل الجنسانية ٩

جيم – بناء القدرات ١٠

دال – برنامج تطوير المحفوظات ١١

هاء – متحف السلام ١٣

واو – دعم الشهود وحمايتهم ١٤

رابعاً – الاستعدادات الجارية لإغلاق المحكمة الخاصة ١٥

ألف – محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ١٥

باء – تصفية المحكمة وتقليص قوامها من الموظفين ١٦

جيم – الانتقال إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ١٧

خامسا – المهام المتبقية ١٧

سادساً – الاستنتاجات ١٨

أولا – مقدمة

١ – تتوقع المحكمة الخاصة لسيراليون النجاح في إكمال ولايتها بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وستنتقل بعد ذلك إلى حالة تصريف الأعمال المتبقية ثم تغلق أبوابها. وستكون أول محكمة جنائية دولية تقوم بذلك.

٢ – ويبين هذا التقرير التقدم الكبير المحرز صوب إكمال ولاية المحكمة الخاصة منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/PV.6163)، ويصف الأنشطة القضائية التي أنجزت منذ ذلك الوقت، وتفاصيل الإنجازات الأخرى التي حققتها المحكمة وفاء بولايتها، ويوضح ما هي التدابير التي اتخذت للإعداد لإغلاق المحكمة عند انتهاء ولايتها، بما في ذلك التدابير اللازمة لتهيئة وضمان الانتقال السلس إلى محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

٣ – ويشمل التقرير أيضا موجزا بالمهام المتبقية أمام المحكمة الخاصة وجدولها الزمني المتوقع الذي حددته لإنجاز تلك المهام.

ثانيا – الأنشطة القضائية

ألف – القضايا الرئيسية

٤ – في عام ٢٠٠٨، أنجزت المحكمة الخاصة قضيتين من قضاياها الأساسية الأربع – تلك التي تتعلق بقادة قوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة. وبدأت مراحل المحاكمة في هذين الإجرائين في آذار/مارس ٢٠٠٣. وأصدر الحكم الابتدائي الكامل في قضية المجلس الثوري في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وأصدرت دائرة الاستئناف حكمها النهائي في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وأيدت دائرة الاستئناف أحكام الإدانة ضد جميع المتهمين الثلاثة التي أصدرتها الدائرة الابتدائية، والأحكام الصادرة بالسجن لمدد ٥٠ سنة و ٥٠ سنة و ٤٥ سنة. وأصدر الحكم الابتدائي الكامل في قضية قوات الدفاع المدني في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وأصدرت دائرة الاستئناف حكمها النهائي في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨. وألغت دائرة الاستئناف بعض الإدانات التي أصدرتها الدائرة الابتدائية، وأيدت إدانات أخرى، وأصدرت إدانات جديدة ضد المتهمين كليهما وفرضت عقوبات بالسجن لمدة ٢٠ عام و ١٥ عاما.

٥ – وأنجزت القضية الرئيسية الثالثة المعروضة على المحكمة الخاصة – المتعلقة بقادة الجبهة المتحدة الثورية – في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وبدأت مرحلة المحاكمات في هذه

الإجـراءات في تمـوز/يوليـه ٢٠٠٤. وأصـدر الحكـم الابتـدائي الكامـل في ٨ نيـسان/أبريـل ٢٠٠٩، وأصـدرت دائـرة الاسـتئناف حكمهـا النـهائي في ٢٦ تـشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ونقضت دائرة الاستئناف بعض الإدانات التي أصدرتها الدائرة الابتدائية، وأيدت الإدانات الأخرى الصادرة ضد جميع المتهمين الثلاثة وأيدت العقوبات الصادرة بالسجن لمدد ٥٢ سنة و ٤٠ سنة و ٢٥ سنة.

٦ - والقضية الرئيسية الأخيرة التي أمام المحكمة الخاصة، وهي قضية المدعي العام ضد تشارلز غانكاي تايلور، هي الآن في مرحلتها النهائية. وقد بدأ تقديم الأدلة في تلك المحاكمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأصدر الحكم الابتدائي النهائي في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢. وحملت الدائرة الابتدائية السيد تايلور وحده المسؤولية الجنائية عن المساعدة والتحريض على ارتكاب جميع الجرائم الواردة في جميع عرائض الاتهام الإحدى عشرة والتخطيط لارتكابها. وأصدرت حكما بالسجن لمدة ٥٠ عاما.

٧ - وستحدد دائرة الاستئناف القرار النهائي فيما يتعلق بتبرئة السيد تايلور أو إدانته عندما تصدر حكمها النهائي. وبدأت إجراءات الاستئناف بتقديم كلا الطرفين الإخطارات بالاستئناف في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢. وقدمت هيئة الادعاء والسيد تايلور، على نحو تراكمي، ٤٩ سببا للاستئناف ضد الحكم الابتدائي. ويطعن الطرفان، في جملة أمور، في تقييم الدائرة الابتدائية للأدلة، والنتائج التي خلصت إليها فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية للسيد تايلور والعقوبة التي أصدرتها. وأثارت هيئة الادعاء والسيد تايلور كلاهما مسائل معقدة تتعلق بالقانون والوقائع بغرض استعراضها. وستقدم المذكرات الخطية من الطرفين بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وسوف تبدأ دائرة الاستئناف مداولاتها بعد ذلك. وستنظر أيضا في المسائل التمهيدية وغير ذلك من المسائل التي أثارها الطرفان أثناء إجراءات الاستئناف، وستبت فيها.

٨ - ومما لاشك فيه أن سجل المحاكمة الذي ستستعرضه دائرة الاستئناف سجل ضخم بلا شك. وقد وجهت لائحة الاتهام إلى السيد تايلور ١١ تهمة تغطي فترة زمنية طويلة ومنطقة جغرافية واسعة. وبلغ عدد أيام المحاكمة ٤٢٠ يوما، استمع خلالها إلى ١١٥ شاهدا وتم تلقي ٥٢١ ١ مستندا و تحرير ٠٠٠ ٤٩ صفحة من المحاضر المستنسخة. وكان ثمة ٢٧٩ ١ ملفا وقرارا إضافيا استوعبت في مجموعها ٠٦٩ ٣٨ صفحة.

٩ - وفي ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه، يتوقع أن تصدر دائرة الاستئناف حكمها النهائي فيما يتعلق بإدانة السيد تايلور أو براءته بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. والجدير

بالذكر أن دائرة الاستئناف قد أوفت على الدوام بمواعيد الإنجاز المتوقعة في جميع القضايا السابقة.

باء – قضايا انتهاك حرمة المحكمة

١٠ – يقتضي النجاح في إقامة العدالة حماية الشهود والالتزام بتدابير حماية الشهود التي تأمر بها المحكمة الخاصة. والتزمت المحكمة أيضا أمام الشهود بحمايتهم؛ ولا بد من أن تحترم هذا الالتزام. وتم مؤخرا الانتهاء من قضية واحدة من قضايا انتهاك حرمة المحكمة، ويجري حاليا النظر في قضيتين من قضايا انتهاك حرمة المحكمة. واحتفظت المحكمة بخدمات المستشار المستقل، للاستعانة به على أساس تطوعي، في المسائل المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة.

١١ – وقد أنجزت قضية المدعي العام المستقل ضد إريك سينيسي في آب/أغسطس ٢٠١٢، وحكم على المتهم بالسجن مدة سنتين. وبدأت إجراءات المحاكمة وتم الانتهاء منها في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأصدر القاضي المنفرد إدانات في ثماني تهم بانتهاك حرمة المحكمة، وأصدر عقوبة بالسجن مدة سنتين. ولم يستأنف المتهم الحكم الابتدائي، الذي أصبح نهائيا بعد ذلك.

١٢ – وتدور حاليا إجراءات المحاكمة في قضية المدعي العام المستقل ضد بانجورا وآخرين. وأصدرت الدائرة الابتدائية أمرا، بدلا من لائحة اتهام ضد المتهمين الأربعة، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١ وجهت فيه إليهم ثلاث تهم بانتهاك حرمة المحكمة. واعترف أحد المتهمين بالذنب في هذه التهم. وبدأت إجراءات المحاكمة ضد المتهمين الثلاثة المتبقين في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتم الانتهاء منها في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أصدر القاضي المنفرد الحكم الابتدائي الخطي بإدانات ضد المتهمين الثلاثة في تهمتين تتعلقان بانتهاك حرمة المحكمة. ويتوقع أن يصدر الحكم بالعقوبة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وستبدأ إجراءات الاستئناف، إن وجدت، عقب تقديم إشعارات الاستئناف.

١٣ – وتجري حاليا إجراءات المحاكمة في القضية المعنونة ”في مسألة انتهاك حرمة المحكمة الناشئة عن قضية المدعي العام ضد تشارلز تايلور“. وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ تم إصدار القرار بشأن البت في طلب الادعاء بأن تقوم الدائرة الابتدائية بإجراءات موجزة للتعامل مع انتهاك حرمة المحكمة الخاصة واتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة. وخلص القرار إلى أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المحامي الرئيسي عن السيد تايلور قد قام أثناء إجراءات المحاكمة بانتهاك حرمة المحكمة عن طريق كشف معلومات في انتهاك لأمر صادر عن الدائرة؛ والإجراءات المتعلقة بهذا الأمر هي قيد التنفيذ في الوقت الحاضر.

جيم – إنفاذ الأحكام

١٤ – في آذار/مارس ٢٠٠٩، دخلت المحكمة الخاصة في اتفاق مع الحكومة الرواندية لإنفاذ الأحكام. وفي آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، حددت رئيسة المحكمة الخاصة رواندا باعتبارها المكان التي سيقضي فيه السجناء المدانون في قضايا المجلس الثوري وقوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية مدة عقوبتهم. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أكمل المسجل نقل السجناء الثمانية المدانين إلى رواندا. وبالتعاون مع الممثل التنفيذي للأمين العام لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضعت طائرة نقل جوي عسكرية وطائرة هليكوبتر تحت تصرف المحكمة الخاصة لغرض نقل السجناء وموظفي الأمن المرافقين من مرفق الاحتجاز في فريتاون إلى مطار لونغي الدولي، في سيراليون ومنه إلى كيغالي.

١٥ – وبموجب اتفاق إنفاذ الأحكام، يقضي السجناء الثمانية جميعهم حاليا عقوباتهم في سجن مبانغا، في رواندا. وتتولى دائرة إصلاحيات رواندا إدارة السجن، وتعمل المحكمة الخاصة مع مكتب المفوض العام للدائرة لضمان المحافظة على المعايير الدولية في السجن إلى أن يتم إغلاق المحكمة. وستضطلع محكمة تصريف الأعمال المتبقية بهذه المسؤولية، وستواصل العمل مع السلطات الرواندية إلى أن يتم قضاء جميع العقوبات.

١٦ – وبين يومي ٢ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قام مسجل المحكمة الخاصة ونائبه بآخر زيارة سنوية لهما إلى رواندا للالتقاء بكبار المسؤولين والسجناء المدانين وتفتيش ظروف الاحتجاز. وسهلت المحكمة أيضا سفر نائب المدعي العام لسيراليون وممثل عن لجنة حقوق الإنسان في سيراليون وممثل عن منظمة رصد السجون في سيراليون إلى سجن مبانغا من أجل رصد وتقييم ظروف الاحتجاز على نحو مستقل.

ثالثا – الإنجازات التي حققتها المحكمة وفاء لولايتها

ألف – التوعية

١٧ – واصل قسم الاتصال التابع للمحكمة الخاصة برنامجه المعترف به دوليا في مجال التوعية الشعبية من أجل تعريف الناس في سيراليون وليبريا بعمل المحكمة وتعزيز الحوار في كلا الاتجاهين للإسهام في المصالحة.

١٨ – ونجح قسم الاتصال خلال فترة ولايته في التغلب على العديد من التحديات لتعريف السيراليونيين خارج فريتاون بعمل المحكمة وإجراءات المحاكمة. وثمة عدد من المجتمعات المحلية

المعزولة التي لا توجد بها سوى مرافق اتصالات محدودة. وهناك أيضا عدد من اللغات المختلفة ومستويات منخفضة من الإلمام بالقراءة والكتابة. ويراعي القسم جميع هذه العوامل وقد وضع برنامجا يتسم بالمرونة ويقوم على أساس الاحتياجات. وثمة شبكة وطنية من موظفي الاتصال في جميع أنحاء البلد يدعمها مكتب مركزي في فريتاون ويصل بعض موظفيها إلى المجتمعات المحلية باستخدام الدراجات النارية. وتقدم ''حملة التوعية الشعبية'' التي أطلقتها المحكمة معلومات للمجتمعات المحلية الريفية من خلال عقد اجتماعات عامة، وعروض الفيديو وحملات عن طريق الملصقات.

١٩ - وفي ليبريا، يعمل قسم الاتصال مع ائتلاف مكون من ٢٠ جماعة من جماعات المجتمع المدني تشكل أمانة الاتصال في ليبريا. وتعمل هذه الجماعات على تقديم معلومات عن المحكمة الخاصة للناس في كافة أنحاء ليبريا. وتجري أعمال التوعية التي تقوم بها المحكمة في ليبريا وفقا للولاية التي حددها لها مجلس الأمن في قراره ١٦٨٨ (٢٠٠٦).

٢٠ - ونظرا لأن محاكمة تايلور أجريت في لاهاي، عرض قسم الاتصال موجزات فيديو لإجراءات المحاكمة لزيادة تعريف شعبي سيراليون وليبريا بها. ومن خلال الأموال المقدمة من المفوضية الأوروبية ومؤسسة ماك آرثر، عرض الموظفون الميدانيون بالقسم وشركاء من المجتمع المدني في سيراليون وليبريا موجزات للمحاكمات أعدها القسم، خلال لقاءات مع المجتمعات المحلية في سيراليون وليبريا. وتم عرض مقاطع الفيديو أيضا في التليفزيون في منروفيا وفريتاون. ويقوم موظفو القسم ومتدربوه المقيمون في فريتاون بانتظام بعروض فيديو في المنطقة الغربية من سيراليون (شبه جزيرة فريتاون). وفي عام ٢٠١٠، أجري أكثر من ٤٥٠ عرض فيديو في جميع المقاطعات الاثنتي عشرة، حيث كان ٢٠٠ منها في فريتاون والمجتمعات المحلية المحيطة، في حين قدم أكثر من ٣٠٠ عرض في ليبريا.

٢١ - وإذ يسلم قسم الاتصال بالحاجة إلى شرح عمل المحكمة الخاصة بعبارات مبسطة، فقد أصدر كتيبين رائدين هما ''المحكمة الخاصة لسيراليون'' و ''تبسيط القانون الإنساني الدولي''. ووزع القسم عشرات الآلاف من النسخ من هذين الكتيبين اللذين يستخدمان الرسوم التوضيحية واللغة الواضحة لوصف المحكمة الخاصة وشرح القانون الإنساني الدولي، في سيراليون وليبريا. وبالإضافة إلى ذلك، طبع القسم ٨٤ نسخة مؤلفة من ثلاثة مجلدات لدستور سيراليون لعام ١٩٩١ بطريقة بريل للمعوقين بصريا وزعت على خمس مدارس للمكفوفين في فريتاون، وماكيني، وكابالا وبو وكويدو.

٢٢ - وأنشأ قسم الاتصال نوادي ''المساءلة الآن'' في ١٩ جامعة في جميع أنحاء سيراليون وليبريا، وواصل تقديم الدعم لها. وتركز هذه النوادي على المسائل الأوسع نطاقا المتعلقة

بالعدالة، والمساءلة وحقوق الإنسان وتقوم على أساس الاكتفاء الذاتي حاليا، وسوف تواصل تثقيف الناس في المستقبل.

٢٣ - وكان الأطفال - من حيث كونهم مشردين، وضحايا وأطفال مجندين - من بين الأكثر تضررا من عقد من النزاع في سيراليون، وهم من ثم إحدى الفئات التي يستهدفها قسم الاتصال. ويقوم القسم بأكثر من ١٥٠ زيارة مدرسية كل عام. فأطفال المدارس يشكلون جزءا لا يتجزأ من نشاط التوعية الذي تضطلع به المحكمة الخاصة. ويصحب كل زيارة مدرسية توزيع مواد إعلامية عن المحكمة. ومن الأشكال الهامة للغاية التي اعتمدت بصورة منتظمة الاستفادة من الأحداث المجتمعية الجارية، من قبيل يوم الطفل الأفريقي، واليوم الدولي لحقوق الإنسان، واليوم الدولي للمرأة، واليوم العالمي للعدالة، لخدمة أنشطة التوعية.

باء - المسائل الجنسانية

٢٤ - إن النظام الأساسي للمحكمة الخاصة، إذ يسلم على وجه الخصوص، بالفظائع المرتكبة ضد النساء والفتيات خلال النزاع، فهو يشمل الجرائم المقترفة ضدهن وآليات العدالة المراعية للاعتبارات الجنسانية. وقد قدمت المحكمة مساهمات تاريخية في فهم أثر النزاع المسلح على النساء والفتيات، تنعكس في اجتهادها القضائي ومعاملتها الناجيات من النزاع بوصفهن مشاركات في العدالة في مرحلة ما بعد النزاع.

٢٥ - وقد وضع قسم الشهود والضحايا التابع للمحكمة الخاصة برامج لحماية الضحايا النساء والاستجابة لاحتياجاتهن على وجه التحديد. وبالإضافة إلى العمل العادي للقسم مع الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة، فقد قدم أيضا لحكومة سيراليون مساعدة بالغة الأهمية فيما يتعلق بهم. وأنشأت الحكومة لجنة التحقيق، التي بدأت عملها في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وكلفتها بالتحقيق في الادعاءات بحدوث حالات اغتصاب واعتداء جنسي. ونظرا للطابع السياسي الحساس لجرائم العنف الجنسي وما يرتبط بها من وصمة اجتماعية، تبيَّن لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة السابق ضرورة تخصيص بيوت آمنة لإيواء الضحايا طوال مدة التحقيق. ونظرا لأن المحكمة هي الهيئة الوحيدة في سيراليون التي لديها القدرة على تقديم خدمات الحماية للضحايا والشهود، فقد اشتركت مع فرع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في سيراليون لتقديم المساعدة المطلوبة طوال مدة عمل اللجنة.

٢٦ - وقاد قسم التوعية التابع للمحكمة الخاصة أنشطة توعية مصممة خصيصا للنساء والفتيات ليكفل مشاركتهن الكاملة وعلى قدم المساواة في العدالة والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع. وبرنامج التوعية لمحكمة سيراليون الخاصة فريد في نوعه لأن رسالته تكمن في تثقيف

النساء وإفادتهن بمعلومات عن سيادة القانون والمحكمة الخاصة، مع استجلاء تجاربهن وتطلعاتهن إلى العدالة والسلام الدائم وأخذها بعين الاعتبار. وقد اشتركت المحكمة مع هيئات نسائية ومنظمات غير حكومية محلية ودولية من أجل الوصول إلى النساء والفتيات اللاتي قد لا يشاركن عادة في برنامج التوعية لدواعٍ شخصية أو ثقافية.

٢٧ - وللاستجابة للاحتياجات التي أعربت عنها النساء، شاركت المحكمة الخاصة المعلومات والموارد الأوساط المعنية بالتمكين الشخصي والتدريب والخدمات الطبية والمشورة والدعم، التي تعمل بالتعاون مع قلم المحكمة. وإدراكا من المحكمة لأهمية إعادة إدماج النساء الضحايا وتزويدهن بالوسائل اللازمة للمشاركة الكاملة في المجتمع، فقد نفذت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ مشروعا لتدريب ضحايا الحرب على مهارات الخياطة. وتلقى أربع نساء وشاب واحد تدريبا على المهارات في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى آذار/مارس ٢٠١٠.

جيم - بناء القدرات

٢٨ - أُنشئت المحكمة الخاصة لأن النزاع في سيراليون كان قد دمّر المؤسسات القانونية والقضائية، ولأن البلد كان يفتقر إلى الموارد والخبرات اللازمة لضمان تحقيق العدالة وحده. وقد نفذت المحكمة عددا من البرامج والأنشطة الرامية إلى بناء قدرات النظام القضائي الوطني. وتقوم المحكمة أيضا بنقل معارف قانونية وعملية مهمة إلى نظام العدالة الجنائية في سيراليون تعزيزا لقدرته. وتتيح المحكمة، من خلال الجمع بين الموظفين الوطنيين والموظفين الدوليين، نقل المعارف بقدر كبير من الفعالية عن طريق التبادل اليومي للأفكار والتعاون المهني. وهذه المبادرة لن تعود بالفائدة على الأشخاص فحسب بل وعلى المنطقة أيضا.

٢٩ - وقد بدأ مكتب المدعي العام في عام ٢٠٠٩ برنامجا لتدريب ضباط الشرطة المحلية المكلفين بمهام الادعاء العام باعتبار ذلك البرنامج إحدى مبادراته لبناء القدرات. والغرض من هذا المشروع هو تعريف المشاركين بالمهارات والاستراتيجيات والأخلاقيات الأساسية للادعاء العام، حيث يتناول مواضيع تتعلق بأهداف رفع الدعاوى، وإدارة الشهود والضحايا، وإدارة القضايا، واتصال الشرطة بإدارات الادعاء العام، وتحليل القواعد المتعلقة بإصدار قرارات الاتهام الصادرة عن الادعاء العام وقرارات الاتهام الصادرة عن هيئة المحلفين الكبرى، وأخلاقيات رفع الدعاوى. وقد استفاد من هذا البرنامج أكثر من ٢٠٠ ضابط من ضباط الشرطة المكلفين بمهام الادعاء العام.

٣٠ - وفي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نظم كل من السيدة أومو هاوا تيجان - جالو، رئيسة القضاة في جمهورية سيراليون، والسيدة جوليا ساركودي - مينساه،

المستشارة الرئيسية ورئيسة القلم في المحكمة العليا في سيراليون، والقاضية رينيت وينتر، الرئيسة السابقة للمحكمة الخاصة، برنامج بشأن قضاء الأحداث في دار القضاء. وشارك في البرنامج خمسة وثلاثون موظفا قضائيا وطنيا تلقوا تدريبا في مسائل قضاء الأحداث.

٣١- وما زال قلم المحكمة يعمل مع شرطة سيراليون من أجل إنشاء وحدة وطنية لحماية الشهود. وستقدم هذه الوحدة الدعم للشهود المعرضين للخطر فيما يتعلق بالقضايا الوطنية، بما في ذلك قضايا الجريمة المنظمة والعنف الجنساني والفساد. علاوة على ذلك، ستساعد هذه الوحدة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية فيما يتصل بحماية شهودها. وفي عام ٢٠٠٩، قامت المحكمة الخاصة بتدريب ٣٨ ضابط شرطة على مهارات الحماية. والمحكمة تعمل، منذ ذلك الوقت، مع هؤلاء الضباط وكبار قيادات شرطة سيراليون على توفير الحماية للشهود في قضايا معينة، دعماً للجهاز القضائي الوطني. وستواصل المحكمة العمل مع شرطة سيراليون من أجل إنشاء الوحدة رسميا قبل إغلاق المحكمة.

٣٢- وقد ظل التطوير المهني لموظفي المحكمة الخاصة والموظفين التابعين للمؤسسات الوطنية الأخرى ذات الصلة يعد، منذ سنوات عديدة، من الأولويات. وتتيح الدورات التدريبية التي تنظمها المحكمة نقل المهارات إلى الموظفين الوطنيين والمؤسسات الوطنية. وبالإضافة إلى برامج أخرى، نفذت المحكمة برنامجا تدريبيا على إدارة المحفوظات. وشمل هذا البرنامج تسع دورات تدريبية إضافة إلى دورتين ختاميتين مدة كل منهما ثلاثة أيام بشأن ''تخطيط مبنى حفظ المحفوظات'' و ''التخطيط لحالات الكوارث''، وذلك في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٠. واستغرق البرنامج بكامله ٣٦ يوما وشارك فيه ٢١ شخصا، غالبيتهم من مؤسسات المحفوظات الوطنية.

٣٣ - وتتيح المحكمة الخاصة أيضا لخريجي كليات الحقوق الجدد والمحامين المبتدئين في سيراليون فرصة العمل مع موظفي المحكمة والاستفادة من معارفهم في طائفة واسعة من المجالات. وعلى وجه الخصوص، يُشارك المحامون المبتدئون في أعمال البحث القانوني وصياغة المذكرات والقرارات والأحكام، وبإمكانهم الاستفادة من التوجيه الذي يقدمه المشرفون عليهم. وغالبا ما يعود المستفيدون السابقون إلى النظام القضائي الوطني، حيث يكون بمقدورهم تطبيق خبراتهم في مجال النظام الجنائي الدولي.

دال - برنامج تطوير المحفوظات

٣٤ - تشير مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال العمل من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، التي اعتمدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى أهمية المحفوظات وصيانتها والوصول إليها، باعتبارها وسيلة للحماية من الانتهاكات في

المستقبل. وتقر المحكمة الخاصة بأن إدارة سجلاتها على المدى البعيد تقتضي خلق توازن بين حق الضحايا في الاطلاع على عمل المحكمة وحق الشهود والحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات في الحصول على حماية مستمرة من الآثار الضارة الناجمة عن الكشف العلني عن أي معلومات تقوم به المؤسسة المعنية. وتسلم المحكمة أيضا بأن العديد من سجلاتها القضائية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للضحايا والشهود وأسرهم ولأجيال المستقبل في سيراليون.

٣٥ - وبرنامج تطوير المحفوظات، إذ يأخذ في الاعتبار هذا الأمر، يعمل على كفالة توفير حماية فعالة لسجلات محكمة سيراليون الخاصة في المستقبل، مع وضع سياسات بشأن الاطلاع عليها، وسياسات أمنية لتنظيم وصول الجمهور إلى السجلات وضمان عدم وقوع أي كشف غير مرخص به للسجلات السرية.

٣٦ - وينظم برنامج تطوير المحفوظات السجلات والأشرطة السمعية - البصرية الخاصة بالمحكمة ويعدّها للتخزين الدائم ضمن المحفوظات. وقد قطعت عملية إعداد المحفوظات الورقية والإلكترونية شوطا بعيدا حتى الآن. وأجرت المحكمة تقييما لسجلاتها لتحديد مجموعتها الدائمة من أجل حفظها على المدى الطويل. وقبل فهرسة السجلات وتجميعها، تخضع لتصنيف أمني لضمان إدارة المجموعة على نحو ملائم بعد إغلاق المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، يجري أيضا إعداد صيغة إلكترونية لمجموعة السجلات.

٣٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نجح قلم المحكمة في نقل السجلات الدائمة للمحكمة الخاصة المتعلقة بمحاكماتها المكتملة الثلاث، وذلك من فريتاون إلى لاهاي، من أجل تجميعها وإعداد نسخ رقمية لها حتى تظل النسخ متاحة للوصول إليها في مكان حفظها في فريتاون، بينما تبقى الأصول القابلة للتلف مخزنة حاليا بعهدة حكومة هولندا في المحفوظات الوطنية الهولندية. وقد جرت عملية النقل هذه وفقا للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون لإنشاء محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية (اتفاق محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية)، الذي ينص على أنه في حين يكون المقر المؤقت لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في لاهاي، تحفظ المحفوظات في المكان نفسه حيث يوجد مقر المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. ويجوز للأمم المتحدة وحكومة سيراليون الاتفاق، في أي وقت، على نقل المحفوظات الأصلية إلى سيراليون عندما يتحقق إعداد مرفق مناسب لحفظها وإتاحة ما يكفي من الأمن لصيانتها وفقا للمعايير الدولية. وقد جرى النقل إلى لاهاي في أعقاب شهور من العمل التحضيري في المحكمة الخاصة، وتسنى إنجازه بفضل التعاون والمساعدة المقدمين من حكومة سيراليون والحكومة

الهولندية والخطوط الجوية الملكية الهولندية ولجنة الإدارة وقوات الحرس المنغولي. وتواصل المحكمة الخاصة حفظ سجلاتها الدائمة استعدادا لعملية الانتقال إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

هاء – متحف السلام

٣٨ – أُنشئت المحكمة الخاصة للمساهمة في المصالحة الوطنية واستعادة وصون السلام في سيراليون وفي المنطقة. ودعما لهذا الهدف، سيُفتتح عما قريب متحف السلام ليحكي تاريخ النزاع في سيراليون، الذي دام حقبة من الزمن، وعودة البلد إلى السلام، ولإحياء ذكرى ضحايا هذا النزاع. وسيحتوي المتحف أيضا على محفوظات للمواد المتصلة بالحرب، ومنها المحفوظات الدائمة للمحكمة الخاصة.

٣٩ – والهدف من مشروع متحف السلام هو إنشاء متحف يصممه أصحاب المصلحة الوطنيون ويخلد ذكرى النزاع وعملية السلام. وبالتعاون مع الحكومة، وضعت المحكمة الخاصة مقترح مشروع لإنشاء متحف في موقع المحكمة في فريتاون سيشتمل على معرض ونصب تذكاري ومحفوظات للمواد المتصلة بالحرب. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وافق صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام على تخصيص منحة بمبلغ ٠٠٠ ١٩٥ دولار للمحكمة من أجل تنفيذ هذه الرؤية، فبدأ إنجاز مشروع متحف السلام رسميا في آذار/مارس ٢٠١١. وقد أُحرز تقدم كبير في كل مكون من مكونات متحف السلام: المحفوظات؛ والنصب التذكاري؛ والمعرض.

٤٠ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نقلت لجنة سيراليون لحقوق الإنسان سجلات لجنة الحقيقة والمصالحة إلى المحكمة الخاصة. وتعمل المحكمة حاليا مع اللجنة من أجل تنظيم سجلات اللجنة وإعداد نسخة رقمية لها لعرضها في المتحف. وهناك نسخة عامة من سجلات المحكمة معدة أصلا لنقلها إلى المتحف، إضافة إلى المكتبة القانونية للمحكمة.

٤١ – وفي عام ٢٠١١، نُظمت منافسة لتصميم النصب التذكاري للمتحف. والهدف من هذا النصب هو تخليد ضحايا الحرب وإبلاغ رسالة للأجيال المقبلة بشأن آثار النزاع الدموي. وفي آذار/مارس ٢٠١١، قابل فريق من القضاة المتقدمين واختاروا التصميم الفائز. وسيأخذ النصب التذكاري شكل حديقة في جزء مسور داخل موقع المرفق.

٤٢ – وتجري حاليا أيضا الأعمال التحضيرية لإقامة المعرض. ويعاد في الوقت الحاضر تهيئة المبنى الأمني السابق للمحكمة الخاصة ليصبح ملائما للمتحف. وقد تبرع اتحاد المصورين في

سيراليون بمجموعة من الصور التي تمثل تاريخ النزاع. ويتم تجميع مواد إضافية. وتعمل المحكمة مع شعب سيراليون من أجل تصميم المعرض.

٤٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، افتتح متحف السلام معرضا تمهيديا دام ثلاثة أيام، ونُظِّم في إطار احتفالات الذكرى الخمسين لاستقلال سيراليون. وخلال ذلك المعرض، بُثَّت أشرطة فيديو من قبيل شريط ''قصة سيراليون'' يتعلق باستقلال البلاد، وعرضت مواد متصلة بمعنى '' الرؤية الوطنية'' للجنة الحقيقة والمصالحة، ونُظم عرض تمهيدي لمحفوظات المحكمة الخاصة. وعلاوة على ذلك، استُعير عدد من الوثائق التاريخية من المحفوظات الوطنية لاستكمال مواد المعرض التمهيدي.

واو - دعم الشهود وحمايتهم

٤٤ - شملت قضايا المحكمة الخاصة استخداما ملحوظا لشهادات شهود الإثبات. وكما هو الشأن في أي محكمة دولية يكون من بين المتهمين فيها قادة سياسيون وعسكريون سابقون، لا بد من اتخاذ تدابير صارمة لكفالة تمكين الشهود من الإدلاء بشهاداتهم دون خوف من التهديد. وتزداد أهمية هذا الأمر في سياق الحرب الأهلية في سيراليون، التي عاش فيها الضحايا والجناة، في غالب الأحيان، في نفس المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، فغالبا ما يسرد شهود المحكمة أحداثا صادمة جدًّا، فيقع على المحكمة واجب تحفيزهم على التحلي بالشجاعة عند الإدلاء بشهاداتهم.

٤٥ - ويَسَّر قسم الشهود والضحايا، منذ إنشاء المحكمة الخاصة، مثول ٥٤٥ شاهدا أمام المحكمة. ويقيِّم القسم باستمرار ما يتعرض له شهود المحكمة من تهديد، ويوفر لهم الحماية المناسبة.

٤٦ - وحيث أن المحكمة الخاصة تشرف على إنهاء ولايتها، فقد استجاب قسم الشهود والضحايا لعدد متزايد من الشواغل الأمنية. ونُفذت أنشطة للتوعية في المجتمعات المحلية المعنية، شددت على أهمية توافر القدرات لحماية شهود المحكمة والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وعلى وجه الخصوص، تصدى القسم لشواغل الشهود فيما يتصل بالدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وبازدياد خطر تعرضهم لأعمال انتقامية في حال حدوث أي أعمال عنف ذات صلة بالانتخابات في سيراليون، وبإطلاق سراح أول المدانين بعد قضاء المدد المحكوم عليهم بها.

٤٧ - وفي الأسابيع التي سبقت إصدار الحكم في قضية تايلور، تلقى القسم عددا متزايدا من المكالمات الهاتفية من شهود في ليبريا بشأن شواغلهم الأمنية. ونَسَّق قلم المحكمة والقسم

مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في مونروفيا، للحصول على المشورة والدعم المحليين اللذين ستكون هناك حاجة إليهما في حال وقوع سيناريوهات تستدعي حضورا أو استجابة في الموقع. ومع ذلك، فرغم الشواغل المتعلقة بتصعيد التوتر، مَرَّ إصدار الحكم على نحو سلس من دون وقوع حوادث في سيراليون أو ليبريا.

٤٨ - إن التزام المحكمة الخاصة إزاء شهودها لا ينتهي بإصدار الحكم النهائي للمحكمة. فإذا أخفقت المحكمة في التصدي على النحو الملائم للتهديدات الجارية التي يتعرض لها الشهود، فستُعرِّض للخطر كلا من شهودها ومصداقية نظام العدالة الجنائية الدولية. فتقديم الدعم المتواصل من المجتمع الدولي، لضمان أن تظل موارد المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية كافية من أجل المحافظة على ثقة الشهود وأسرهم بالمحكمة الخاصة بعد أن تغلق أبوابها، أمر حيوي لا لإرث هذه المحكمة فحسب، بل ولمستقبل أي محكمة أخرى تسعى لمحاربة الإفلات من العقاب وتطلب المساعدة من الشهود للقيام بذلك.

رابعاً - الاستعدادات الجارية لإغلاق المحكمة الخاصة

ألف - محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية

٤٩ - وقع اتفاق محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في آب/أغسطس ٢٠١٠. وصدَّق عليه برلمان سيراليون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وصدر في الجريدة الرسمية في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٥٠ - والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مكلفة بأداء المهام الأساسية المتبقية عقب إغلاق المحكمة الخاصة، بما في ذلك: (أ) إنفاذ الأحكام: مراقبة السجناء الذين يقضون عقوباتهم والإشراف عليهم، والبت في طلبات الإفراج المبكر و/أو العفو التي يقدمها السجناء أو دولهم المضيفة؛ (ب) حماية الشهود: إنفاذ أوامر حماية الشهود والإشراف عليها؛ (ج) إدارة المحفوظات: صون محفوظات المحكمة الخاصة وإتاحة الوصول إليها؛ (د) انتهاك حرمة المحكمة: إحالة قضايا انتهاك حرمة المحكمة أو النظر فيها: (هـ) مراجعة الأحكام: النظر في طلبات مراجعة أحكام المحكمة الخاصة؛ (و) المتهمون الفارون من وجه العدالة: إحالة محاكمة المتهمين والفارين من وجه العدالة أو النظر فيها.

٥١ - وستكون المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون هيئة صغيرة الحجم قليلة القوام. وستتألف أمانة المحكمة من ستة إلى ثمانية موظفين. وستكون هناك أيضاً قائمة تضم نحو ١٦ قاضياً لن تدفع لهم أجور إلا عن الفترة التي يعملون فيها. وعلى غرار المحكمة الخاصة، ستموَّل محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية عن طريق التبرعات. وفي

حال البدء بإجراءات قضائية على غرار انتهاك حرمة المحكمة أو محاكمة المتهمين الفارين من وجه العدالة، سيلزم توفير تمويل إضافي.

٥٢ - وسيكون للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مقر مؤقت في لاهاي وفرع أو مكتب فرعي في فريتاون. وتجري المحكمة الخاصة مناقشات مع عدد من المؤسسات في لاهاي وفريتاون بشأن توفير حيز إداري للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وفي فريتاون، تجري المحكمة الخاصة مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتواصل البحث عن مؤسسة مضيفة مناسبة. وفي لاهاي، المفاوضات جارية مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ما يتعلق بتقاسم مرافق تخزين وقاعدة مشتركة لتكنولوجيا المعلومات. وبفضل استخدام حيز إداري مشترك، ستعمل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بكفاءة وتحقق وفورات بوسائل منها تخفيض الاحتياجات إلى تمويل الوظائف ومصروفات التشغيل العامة، والحد من تكاليف الهياكل الأساسية والمعدات والخدمات الإدارية. وقد يشكل اختلاف آليات تمويل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية والمحكمة الجنائية عوائق إدارية ويمكن أن تؤدي إلى تكاليف إدارية إضافية؛ إلا أنه من المأمول إيجاد حلول مخصصة عملية لكفالة توفير الدعم للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بأقصى قدر ممكن من كفاءة التكلفة والفعالية.

باء - تصفية المحكمة وتقليص قوامها من الموظفين

٥٣ - أثناء المفاوضات التي أفضت إلى توقيع اتفاق محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، اتفق الطرفان على أن تنقل إلى حكومة سيراليون، لدى تصفية الأصول، الأصول التي لا تحتاج إليهما المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. ولقد أضفي على هذا الاتفاق طابع رسمي في المادة ١٢ من اتفاق محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وأصبح جزءاً من السياسة المتعلقة بتصفية المحكمة الخاصة. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، ووفقاً لموافقة النائب العام لسيراليون، تصرفت المحكمة الخاصة في المجموعة الأولى من الأصول. ونقلت مركبات ومعدات اتصالات ومعدات لتجهيز البيانات وبعض المعدات المكتبية إلى حكومة سيراليون.

٥٤ - وخصصت حكومة سيراليون أرضاً في نيوإنغلند، فريتاون لاستخدامها حصرياً من قبل المحكمة الخاصة أثناء عملياتها. وسيجري تسليم موقع فريتاون بالكامل إلى حكومة سيراليون لدى انتهاء ولاية المحكمة. وهذه العملية جارية بالفعل. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، جرى تسليم مركز الاحتجاز السابق إلى دائرة سجون سيراليون وتحول إلى سجن للنساء. وبالإضافة إلى ذلك، تحول جزء من موقع المحكمة في فريتاون حالياً إلى كلية للحقوق

ومتحف للسلام. وأخيراً، سيُسلَّم جزء آخر من موقع المحكمة في فريتاون قريباً إلى شرطة سيراليون لكي تستخدمه الوحدة الوطنية لحماية الشهود في سيراليون.

٥٥ - واستمر تقليص قوام المحكمة مع الانتهاء من البت في القضايا وقطع مراحل هامة في قضية تايلور. فقد جرى تقليص قوام المحكمة الخاصة إلى ٩٠ موظفاً في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بعد أن كان مستواه الأعلى يبلغ ٤٢٤ موظفاً. وألغيت وظائف حالما تم التوصل إلى المرحلة القضائية أو الإدارية ذات الصلة، مع استخدام ''ازدواجية الأدوار'' بما يكفل للمحكمة أن تحافظ على الحد الأدنى من التنوع للمهارات المهنية التي تلزمها للاضطلاع بولايتها. واتخذت المحكمة خطوات لخفض التكاليف إلى الحد الأدنى مع اقتراب موعد إغلاقها. وبانخفاض عدد الموظفين بسبب تقليص قوام المحكمة على مراحل، أعادت المحكمة هيكلة أقسامها لتبسيط ترتيباتها الإدارية.

جيم - الانتقال إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية

٥٦ - يجب أن يحصل الانتقال إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية فور إغلاق المحكمة الخاصة. والمحكمة الخاصة مكلفة بضمان حدوث الانتقال إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بأسلوب منظَّم ويتسم بالكفاءة، وضمان قدرة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية على تسلم مسؤولياتها فور إغلاق المحكمة الخاصة.

٥٧ - ويجري حالياً وضع الترتيبات القضائية والعملية لتأمين سلاسة الانتقال إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وسير عملها. والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مؤسسة جديدة ويجب اتخاذ الترتيبات لتأمين سير عملها. وبالإضافة إلى العديد من الترتيبات العملية، يتعين إعداد الصكوك والسياسات القضائية وإرساؤها. وسيكون من الضروري أيضاً أن تسلَّم مباشرة المسائل المستمرة المتصلة بحماية الشهود وإنفاذ الأحكام.

خامساً - المهام المتبقية

٥٨ - تتوقع المحكمة الخاصة إتمام الولاية المنوطة بها بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ومن ثم ستغلق أبوابها ويتم إنشاء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. ومن الآن وحتى ذلك الحين، يوجد الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في ثلاثة مجالات هي: إصدار الأحكام؛ انتقال المسؤوليات؛ نقل الخبرات والأصول المادية والفكرية.

٥٩ - ويجب أن تصدر دائرة الاستئناف حكمها في قضية تايلور وأن تنطق بحكمها النهائي إما بإدانته أو بتبرئته. وستستكمل المحكمة الخاصة أيضاً النظر في قضايا انتهاك حرمة المحكمة التي تندرج ضمن اختصاصها.

٦٠ - ويجب أن تكفل المحكمة الخاصة أيضاً سلاسة انتقال المسؤوليات ونجاحه إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

٦١ - وعلاوة على ذلك، يجب أن تصون المحكمة الخاصة نتائج ولايتها وأن تسلِّمها. وهي تشكل نموذجاً للتكامل الإيجابي ومرجعا أساسيا للمحاكم الجنائية المختلطة/المدوَّلة العاملة في المناطق الخارجة من التراعات. ويمكن أن تكون خبراتها ودروسها المستفادة ذات فائدة للجهود الأخرى التي تبذلها دول أخرى من أجل تحقيق العدالة على أراضيها في مرحلة ما بعد انتهاء التراع. ولا يجب أن تحافظ المحكمة على أصولها المادية وتسلمها على نحو فعال فحسب بل وعلى أصولها الفكرية أيضاً، بما في ذلك المحفوظات والبرامج القابلة للتكرار والاجتهادات القضائية.

سادساً - الاستنتاجات

٦٢ - في نهاية أيار/مايو ٢٠١٢، أصدرت المحكمة الخاصة، تكليفاً بإجراء دراسة استقصائية بتمويل من الاتحاد الأوروبي، على نطاق البلد في سيراليون وليبريا؛ وقد قامت بذلك المنظمة غير الحكومية الدولية ''لا سلام بلا عدالة'' مع شركائها عن أثر المحكمة الخاصة لسيراليون وتركتها. والغرض من هذه الدراسة الاستقصائية تسجيل فهم الناس لولاية المحكمة وعملياتها وترسيخ ما حققته من أثر عن طريق إجراءاتها القضائية وتركتها وبرنامجها للتوعية. ونظمت هذه الدراسة الاستقصائية في جميع أنحاء سيراليون وليبريا وشملت ٨٤١ ٢ شخصاً على اختلاف مشاربهم وجنسهم وفئاتهم العمرية، مع التشديد على كفالة إدماج الأصوات المغفلة تاريخياً بما في ذلك أصوات النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وأظهرت الدراسة الاستقصائية أن ٧٩,١٦ في المائة من الأشخاص الذين شملهم الاستقصاء في سيراليون وليبريا يعتقدون أن المحكمة الخاصة أنجزت ولايتها، ويعتبرون أن ولايتها تقوم أولاً وقبل كل شيء على إجراء المحاكمات، وكذلك على تحقيق العدالة وإحلال السلام وإرساء سيادة القانون. وأظهرت هذه الدراسة الاستقصائية أيضاً أن ٩١ في المائة من السيراليونيين و ٧٨ في المائة من الليبريين يعتقدون أن هذه المحكمة أسهمت في إحلال السلام في بلدهم. وتعزى هذه الإنجازات الهامة إلى ''عمل قسم الاتصال وإلى الرؤية التي تكرست أثناء المراحل الأولى من إنشاء المحكمة بأنها مؤسسة تلبي تطلعات شعب سيراليون وشعب ليبريا واحتياجاتهم

وتستجيب لها''. وتوجد نسخة مسبقة من هذا التقرير متاحة لأعضاء مجلس الأمن، ليتسنى للمجلس أن يطلع على الأثر الواسع النطاق والعميق الذي أحدثته المحكمة الخاصة في ما يتعلق بالقضاء على الإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون، وإعادة السلام وإشاعة الإحساس بالإنصاف لدى الضحايا، ويعتقد ٨١ في المائة من الأشخاص الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أن ذلك قد تحقق أيضاً بإحقاق العدالة.

٦٣ - لقد أنجزت المحكمة الخاصة ولايتها. وتشير تقديراتها إلى أنها ستكمل عملها في غضون ١١ شهراً وثلاثة أسابيع. علاوة على ذلك، فإنها تكرِّس جهودها بالكامل لإنجاز أعمالها المتبقية بأقصى قدر ممكن من السرعة والكفاءة، مع توفير الحماية التامة لحقوق الأطراف وكفالة نزاهة الإجراءات.

٦٤ - ولقد حققت المحكمة الخاصة نجاحاً غير مسبوق في تحقيق الأهداف الطموحة التي حددتها لها حكومة سيراليون والأمم المتحدة. وشكلت أول شراكة بين سلطات وطنية والأمم المتحدة لإنشاء نظام عدالة ذي مصداقية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع يستوفي معايير العدالة الدولية. وشكلت أيضاً أول محكمة مختلطة أنشئت لمساعدة دولة أرادت تحقيق العدالة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع ولكنها لم تكن تملك القدرة على ضمان ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، كانت أول محكمة تؤدي عملها في الأراضي التي ارتكبت فيها انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

٦٥ - وقدمت المحكمة الخاصة مساهمات لم يسبق لها مثيل للعدل بين الجنسين. وأرست في القانون الجنائي الدولي الأسس في ما يتعلق بالزواج القسري، والعنف الجنسي باعتباره عملاً إرهابياً، والاسترقاق الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم - وهي جريمة ذهب ضحايا لها ما يقدر بعشرة آلاف فتاة وفتى أثناء النزاع. وأقرت المحكمة إقراراً تاماً مجموعة الجرائم التي تستهدف النساء والفتيات. ونظرت المحكمة في الصدمات البدنية والنفسية التي يعاني منها الضحايا، ولا سيما من خلال الإقرار بالزواج القسري، للمرة الأولى، بوصفه جريمة ضد الإنسانية، وبالعنف الجنسي بوصفه عملاً إرهابياً. وتدل اجتهادات المحكمة أيضاً، وبصورة حاسمة، على أهمية فهم الأضرار الجنسانية من وجهة نظر النساء والفتيات اللواتي عانين منها، ومعاناتهن في إطار السياقات الثقافية المحلية.

٦٦ - وأسهمت المحكمة الخاصة في تطوير فقه القانون الجنائي الدولي. وكانت سباقة إلى النظر في العديد من المسائل الهامة في القانون الدولي. وقدمت أيضاً مساهمات جليلة في قانون جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ولا سيما في سياق النزاع في سيراليون. ومن مساهماتها وتركتها في فقه القانون: عمليات العفو الوطنية في إطار القانون الدولي، وحصانة

رؤساء الدول، والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وأعمال الإرهاب، والعقوبة الجماعية، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، وشن الهجمات على حفظة السلام.

٦٧ - وتمثل المحكمة الخاصة شراكة فعالة بين الحكومة وشعب سيراليون والأمم المتحدة لتعزيز العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة في سيراليون. وكان لها شرف الاضطلاع بدور في المساهمة بتحقيق المصالحة الوطنية، وإحلال السلام والأمن الدوليين وصونهما في المنطقة. ويعرب موظفو المحكمة وقضاتها عن امتنانهم لسيراليون والأمم المتحدة على ما قدماه من دعم لهذا المسعى.

٦٨ - وتأمل المحكمة وتثق بأن المجتمع الدولي سيواصل مؤازرتها وتمكينها من إنجاز أعمالها الأخيرة المتبقية خلال الأشهر الأحد عشر القادمة.

٦٩ - وانطلاقاً من هذه الروحية نفسها، تثق المحكمة بأن مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لن ينسوا بأن إغلاق المحكمة الدولية لا يعني انتهاء الالتزام الذي تعهدوا به لشعب سيراليون. ولذلك، تطلب المحكمة إلى المجتمع الدولي تشجيع المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وتقديم الدعم المالي لها.